فعاليـة لمؤسسـات وهيئـات زراعيـة بصنعـاء احتفـاء بذكـرى المولـد النبـوي

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تحيي ذكرى المولد النبوي الشريف

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزار ة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعيـة - تنمويـة - مجتمعية | السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م | العدد 125 | أسبوعية | 12 صفحة www.agri-yemen.net

زراعة الذرة الشامية بمحافظة الجوف

فـــرص واعـــــدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي

موسم خريفي واعد في تهامة

استعـــدادات مبكـــرة وأمطـــار غزيـــرة

التصنيع المحلي المجتمعي .. بوابة القيمة المضافة للسمك

قصة نجاح: من البحر إلى السوق.. رحلة تحفظها المعدات

التوصيات الإرشادية للعمليات الزراعية لمحصول القطن (2-2)

تحقيق القيمة المضافة وأثرها في تنمية القطاع السمكي

استراتيجيات القيمة المضافة لتطوير الثروة السمكية

مسـؤولون ومختصـون: مفهـوم القيمـة المضافـة للمنتجـات السـمكية يُعـد محـورًا أساسـيًا لتحقيـق الأمـن الغذائـي

القيمة المضافة للمنتجات السمكية

رافعـة للاقتصـاد اليمنـي وفـرص اسـتثمارية واعـدة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 125 | السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م

في اجتماع حضره الوزير الرباعي

النعيمي يدعو للاهتمام بالخدمات الزراعية المتنوعة وتشجيع الاستثمارات الزراعية والسمكية

اليمن الزراعية – صنعاء:

أكد عضو المجلس السياسي الأعلى محمد صالح النعيمي على التوجه لدعم المشاريع الزراعية والسمكية، وتحقيق نقلة نوعية في المجالين الزراعي والسمكي والحرص على توفير أبرز الاحتياجات وتوسيع الرقعة الزراعية ودعم جهود تنسيق العمل التعاوني وتعزيز نشاطه ليسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وناقش في اجتماع له آلية تطوير ودعم الأنشطة والمشاريع الزراعية والسمكية وتلبية احتياجات ومتطلبات الأمن الغذائي في اليمن، مستعرضاً في الاجتماع الذي حضره نائب رئيس الوزراء - وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، ووزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، احتياجات القطاعات التنموية ذات الأولوية خاصة ما يتعلق بالمشاريع الزراعية والسمكية.

وشدد أهمية مواصلة دعم الأنشطة والتجارب البحثية والمشاريع الهادفة، من خلال خطوات عملية ترجمة لتوجيهات قائد الثورة للوصول بالمحاصيل الزراعية إلى الاكتفاء بدلا من الاستيراد.

وحث النعيمي على إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع الزراعية والسمكية ذات الأولوية باعتبار القطاعين الزراعي والسمكي من أهم مصادر الأمن الغذائي ما يتطلب الاهتمام بهما والاستفادة منهما في توفير فرص عمل للكثير من الأيدي العاملة من المزارعين والصيادين ومصادر دخل لكثير من الأسر في المناطق الريفية والساحلية، كما حث على بذل المزيد من الجهود وتقديم التسهيلات للمزارعين والصيادين والاهتمام بالخدمات التسويقية والارشادية والخدمات الزراعية المتنوعة وتشجيع الاستثمارات الزراعية والسمكية.

وشدد عضو السياسي الأعلى على ضرورة وضع خطة مزمنة بالاحتياجات خاصة في الجانب الزراعي والتركيز على المشاريع المهمة والعاجلة.

خلال اجتماع ناقش آليات تعزيز العمل التنموي والتعاوني

الوزير المداني يحث على تشجيع المبادرات التعاونية لتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية

اليمن الزراعية- صنعاء:

حث نائب رئيس الوزراء - وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، على توجيه الجهود نحو الميدان عبر تعزيز الأنشطة الزراعية والتنموية في المديريات والمحافظات، والاستفادة المثلى من موسم الأمطار من خلال دعم المبادرات المجتمعية وتوسيع نطاقها.

وشدد خلال اجتماع له السبت الماضي حضره عدد من وكلاء وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية وممثلين عن الجمعيات التعاونية الزراعية، على أهمية تشجيع المبادرات التعاونية لتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية خاصة في مجال حصاد مياه الأمطار والجوانب الزراعية الأخرى بما يعزز من الأمن الغذائي.

وأكد على أهمية تفعيل دور الجمعيات الزراعية كشريك فاعل في مسيرة التنمية، مشدداً على ضرورة إشراكها بصورة أوسع في البرامج الميدانية بما يسهم في خدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

وتطرق الاجتماع إلى التحضيرات الجارية لإحياء فعاليات المولد النبوي الشريف، والتأكيد على الحشد الرسمي والشعبي المشرف للفعاليات المركزية والفرعية بما يليق بعظمة المناسبة.

فعالية لمؤسسات وهيئات زراعية بصنعاء احتفاء بذكرى المولد النبوي

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تحيي ذكرى المولد النبوي الشريف

اليمن الزراعية – صنعاء:

أحيت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الثلاثاء الماضي ذكرى المولد النبوي الشريف، بفعالية ثقافية وخطابية.

وفي الفعالية اعتبر عضو المجلس السياسي الأعلى محمد النعيمي الاحتفال بذكرى المولد النبوي محطة لاستلهام الدروس والعبر من السيرة المحمدية، والاقتداء بهديه صلى الله عليه وآله وسلم والسير على نهجه في الثبات والصمود في مواجهة الأعداء والمحتلين.

ولفت النعيمي الى أن اليمن، وهو يعيش هذه الأجواء الإيمانية، يبعث برسالة تضامن مع غزة وأحرار فلسطين، ويدعو الأمة الإسلامية إلى الخروج من دائرة الصمت والخذلان، والعودة إلى موقعها الطبيعي في مواجهة المشروع الصهيوني.

وتطرق إلى دلالات الاحتفال بالمولد النبوي الشريف في هذا الظرف التاريخي، والذي يحمل رسالة تحد للأعداء، وتجديداً للولاء لرسول اللهً صلى الله عليه وآله، وربطاً لمعاني هذه المناسبة بمعركة الأمة ضد أعدائها.

وحث عضو السياسي الأعلى على استنهاض الهمم وتشمير السواعد للجهاد في الجبهة الزراعية التي لا تقل شأنا عن الجبهة العسكرية، والاستشعار بالمسؤولية في مختلف المجالات.. مؤكداً أهمية الاستفادة من هذه الذكرى في إنجاح جهود التوسع في الإنتاج الزراعي وصولًا إلى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

من جانبه، أشار نائب رئيس الوزراء - وزير الإدارة والتنمية المحلية والريفية محمد المداني، إلى دلالات الاحتفال بالمولد النبوي الشريف وأخلاقه ومبادئه وجهاده وتحركاته في عدة مسارات وفي الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية.

وأشاد بدور وزارة الزراعة في تحقيق نقلة نوعية في المسارات الاقتصادية خلال الخمس السنوات الماضية، حيث تمكنت من تقليل فاتورة الاستيراد من المنتجات الزراعية المحلية، إلى جانب تقوية سلاسل القيمة في الحليب والتمور والذرة الشامية والسمسم والبقوليات وكثير من المنتجات والمحاصيل الزراعية والأسماك.

وقال:" وزارة الزراعة تعمل على نمو الاقتصاد اليمني مع شركائها في وزارات الاقتصاد والمالية والإدارة والتنمية المحلية والريفية، يطلقون اليوم 42 فاتورة استيراد، نتيجة التجارب والنجاحات السابقة ".

ونوه المداني بدور الكوادر الزراعية والمهندسين والباحثين والمزارعين في هذه المرحلة وصمودهم في الجبهة الزراعية، مشدداً على ضرورة أن تكون فعاليات المولد النبوي، محطة لتأسيس اقتصاد يمني قوي كركيزة أساسية في بناء دولة قوية وشعب منتج يأكل مما يزرع ويلبس مما يصنع.. مؤكداً أهمية تقوية الجانب الاقتصادي والتنموي كمكمل لحماية الجبهة الداخلية من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

بدوره أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، أن الاحتفاء بالمولد النبوي الشريف في هذا الظرف التاريخي يحمل رسالة تحد للأعداء، وتجديداً للولاء لرسول الله صلىً الله عليه وآله وسلم.

وأشار إلى أن هذه المناسبة، محطة دينية لتجديد الانتماء لنهج التحرر والعدل الذي جاء به الرسول الأعظم، وإعلاناً صريحاً بأن اليمن سيبقى وفياً للشعب الفلسطيني مهما طال أمد العدوان والحصار.

وأشار الدكتور الرباعي إلى خطط وبرامج الوزارة لتعزيز الأمن الغذائي، انطلاقا من ربط العمل الإنتاجي بالموقف الإيماني والوطني تجاه قضايا الأمة، مؤكداً حاجة الأمة للاقتداء بالرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه وآله، معتبراً ذكرى المولد النبوي فرصة لتجديد الصلة بسيرة النبي الأكرم، واستلهام منهجه في إصلاح واقع الأمة، وتقوية موقفها تجاه قضاياها المصيرية وفي مقدمتها فلسطين .

ودعا الرباعي، الجميع إلى التعبئة والتحشيد للفعالية المركزية للمولد النبوي الشريف، والخروج المهيب والمشرف للاحتفال بذكرى مولد الرسول الأعظم - صلوات الله عليه وآله وسلم.

تخللت الفعالية قصيدة وفقرات إنشادية عبرت عن عظمة المناسبة.

وعلى صعيد متصل نظّم الإتحاد التعاوني الزراعي والإتحاد التعاوني السمكي وقطاع التسويق الزراعي والهيئة العامة للبحوث الزراعية بالتعاون مع الإدارة العامة للإرشاد والتدريب الزراعي والإدارة العامة للإحصاء والمعلومات الزراعية، فعالية خطابية بذكرى المولد النبوي الشريف.

وفي الفعالية التي حضرها وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع الثروة النباتية الدكتور إبراهيم السراجي ، أشار وكيل قطاع التسويق محسن عاطف ، إلى أهمية الاحتفاء بذكرى المولد النبوي لتجديد العهد مع رسول الله صلى الله علية وسلم ، والاستزادة من الإيمان واليقين واستلهام الدروس من حياة الرسول الكريم .

واعتبر الوكيل عاطف، أن الاحتفال بالمناسبة يأتي في ظل ما تشهده الأمة من مؤامرات تستهدف هويتها ومقدساتها من قبل قوى الاستكبار "أمريكا وإسرائيل".

وأكد الوكيل عاطف على أهمية ترسيخ محبة الرسول الكريم وقيمه في النفوس والاقتداء بسيرته ونهجه، داعيًا الجميع إلى التفاعل والمشاركة الواسعة في الفعاليات المركزية يوم 12 من ربيع الأول حبًا وتوقيرًا لرسول الله، وردًا على حملات التضليل التي تستهدف شخص ومكانة النبي الأعظم في قلوب أبناء الأمة.

بدوره أشار أمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي محمد القحوم، إلى أن إحياء ذكرى المولد النبوي يعزّز من الارتباط بالنهج المحمدي والتمسك به، باعتباره منهج يواجه به أبناء الأمة الإسلامية التحديات والمؤامرات، ويستمدون منه قوة الثبات والصمود في مختلف الميادين.

فيما استعرض الناشطان الثقافيان زيد الوزير والحسن خيران، جانباً من سيرة وحياة الرسول الكريم، وأخلاقه وشمائله وخصاله والمبادئ التي حملها وآدابه وصبره وشجاعته.

وأكدا أن الرسول الكريم كان مثالاً للأخلاق الحسنة وكريما متواضعاً صبوراً حليماً، شجاعاً.

تخللت الفعالية بحضور قيادات وكوادر الجهات المنظمة للفعالية، عرض لمقتطفات من مواعظ ومحاضرات قائد الثورة، وقصيدة وفقرات ثقافية معبرة.

سلم خمس معدات زراعية لهيئة تطوير تهامة بتكلفة 240 مليون ريال

محافظ الحديدة يتفقد أضرار السيول في باجل والمراوعة

اليمن الزراعية- الحديدة:

تفقد محافظ الحديدة عبدالله عطيفي السبت الماضي الأضرار الناجمة عن سيول الأمطار في مديريتي باجل والمراوعة، وما خلفته من خسائر في البنية التحتية وممتلكات المواطنين.

واطلع المحافظ عطيفي على حجم الأضرار التي لحقت بعدد من منازل المواطنين والأحواش والسيارات، وكذا الانهيارات الجزئية التي تعرضت لها بعض الطرقات بفعل تدفق السيول، مستمعاً لشرح

حول غرق شابين من أبناء مدينة القطيع، وما نجم عن تدفق السيول من قطع خط الحديدة- صنعاء في منطقة الكوكبية، ما أعاق حركة السير وتسبب في احتجاز عشرات المركبات، إلى جانب أضرار بالغة في أجزاء من البنية التحتية الحيوية بالمنطقة.

ووجه المحافظ برفع الجاهزية ووضع التدابير اللازمة لمواجهة الأضرار المحتملة للسيول في ظل استمرار هطول الأمطار، وتوفير المعالجات العاجلة لحماية المنازل والخدمات والممتلكات العامة.

إلى ذلك سلم محافظ الحديدة عبدالله عطيفي الأربعاء الماضي خمس معدات زراعية للهيئة العامة لتطوير تهامة، بتمويل من وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية بالمحافظة بتكلفة 240 مليون ريال.

وأوضح عطيفي أن تسليم هذه المعدات التي تشمل أربع شيولات وبوكلين، يأتي في إطار الدعم المباشر لخطط تطوير القطاع الزراعي في سهل تهامة، وتعزيز قدرات الجهات المعنية على خدمة المزارعين ورفع كفاءة الأعمال الحقلية واستصلاح الأراضي، بما يسهم في تحسين الأمن الغذائي بالمحافظة.

وأكد حرص السلطة المحلية على توظيف هذه المعدات في مسارات إنشائية وخدمية ذات أولوية، وفي مقدمتها فتح وتسوية الطرق الزراعية، ومعالجة مجاري السيول، وتهيئة الحقول لزيادة الإنتاج، لافتاً إلى أهمية توزيع هذه المعدات وفق خطة تشغيل واضحة تضمن عدالة الاستفادة في المديريات.

ونوّه المحافظ عطيفي بالدور الكبير الذي تقوم به وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية في تعزيز جهود التنمية الزراعية والسمكية، ودعم المشاريع الإنتاجية التي تخدم أبناء تهامة وتسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الأمن الغذائي.

من جانبه، أكد رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة علي هزاع أن رفد الهيئة بهذه المعدات يمثل دعماً مهماً لجهودها في تنفيذ مشروعات البنية الزراعية والري وخدمة المزارعين، مثمناً دعم قيادة السلطة المحلية ووزارة الزراعة ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية، وحرصهم المشترك على رفد الهيئة بالمعدات الكفيلة بتعزيز التنمية الزراعية في تهامة وتوسيع الرقعة المزروعة.

وأوضح أن الهيئة ستعمل، بالتنسيق مع السلطة المحلية والجهات ذات العلاقة، على إدراج المعدات ضمن برنامج تشغيل مرحلي يغطي المديريات المستهدفة وفق الاحتياج، وبما يضمن تحقيق أثر تنموي ملموس ومستدام.

من جهته، أفاد مدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية يحيى الوادعي أن تمويل هذه المعدات يأتي ضمن برنامج دعم متكامل يركز على تحسين الإنتاج الزراعي والسمكي ورفع كفاءة الخدمات المساندة للمزارعين والصيادين.

وأشار إلى أن الوحدة ستواصل تمويل المبادرات ذات الأولوية التي تخدم المزارعين والصيادين، وبما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق عائد تنموي مستدام يعود بالنفع على أبناء المحافظة..

لافتا إلى أن هذه الجهود تأتي في إطار توجهات الوحدة لدعم المشاريع الإنتاجية والتنموية بما يعزز الأمن الغذائي ويخفف من معاناة المواطنين.

محافظ الضالع يدشن مشاريع زراعية وبيطرية بقيمة 21 مليون ريال

اليمن الزراعية- الضالع

دشّن القائم بأعمال محافظ الضالع، عبداللطيف الشغدري، مشاريع تنموية في القطاع الزراعي والبيطري بتكلفة إجمالية بلغت 21 مليون ريال.

وشملت المشاريع تأثيث مكتب الزراعة بالمحافظة بقيمة خمسة ملايين ريال، وتوزيع أربع عيادات بيطرية لأربع جمعيات زراعية بكلفة 12 مليون ريال، وتأثيثها بأربعة ملايين ريال.

وخلال التدشين، أكد الشغدري أهمية تعزيز العمل التنموي الميداني باعتباره مفتاح النجاح، لارتباطه المباشر بالمزارعين وتلمس احتياجاتهم وتذليل التحديات أمامهم.

وشدد على ضرورة تنفيذ مشاريع استراتيجية تساهم في خفض فاتورة الاستيراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والحفاظ على الثروة الحيوانية، لافتًا إلى أن العيادات البيطرية ستسهم في تحسين الخدمات المقدمة لهذا القطاع.

كما جدّد حرص السلطة المحلية على مساندة الجمعيات الزراعية في أداء دورها التنموي وخدمة المجتمع، مشيرًا إلى أن السلطة ستكون داعمًا رئيسيًا لتجاوز مختلف الصعوبات.

ناقش مع مستوردي الفواكه إدراج المنتج المحلي ضمن شبكات التوزيع وتطوير التعبئة والتغليف

اجتماع بصنعاء لمناقشة تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية لمحصول التمور للموسم الحالي

اليمن الزراعية- خاص:

عُقد يوم السبت الماضي بصنعاء اجتماع ضم قيادات قطاع التسويق بالوزارة، والاتحاد التعاوني الزراعي، وإدارة الزراعة التعاقدية، إلى جانب ممثلين عن جمعية خب الشعف، لمناقشة ترتيبات تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية لمحصول التمور خلال الموسم الزراعي الحالي.

وخلال الاجتماع برئاسة وكيل قطاع التسويق محسن عاطف، وبحضور مدير إدارة الزراعة التعاقدية فؤاد السراجي، ورئيس دائرة التسويق بالاتحاد التعاوني الزراعي بكيل طاهر، إضافة إلى عدد من المختصين في القطاع الزراعي والتعاوني، تم استعراض الخطط والآليات اللازمة لتنفيذ العقود بما يضمن حقوق جميع الأطراف.

وأكد وكيل القطاع أن الزراعة التعاقدية تمثل خياراً استراتيجياً لضمان استقرار العملية الإنتاجية وتحقيق توازن بين احتياجات المزارع ومتطلبات السوق، مشيراً إلى أن محصول التمور يحظى بأهمية خاصة على الصعيدين الغذائي والاقتصادي.

واستعرض مدير إدارة الزراعة التعاقدية الخطوات العملية لصياغة العقود وضمان حقوق جميع الأطراف، فيما شدد رئيس دائرة التسويق بالاتحاد التعاوني الزراعي على أهمية التنسيق مع الجمعيات الزراعية لدعم مشاركة المزارعين، مؤكداً استعداد الاتحاد لتقديم الدعم الفني والإرشادي لضمان نجاح التجربة.

وأكد ممثلو جمعية خب الشعف أن إدماج المزارعين في العقود التعاقدية سيساهم في توسيع زراعة النخيل، وتحسين جودة الإنتاج، وفتح فرص أفضل للتسويق محلياً ودولياً.

واختتم الاجتماع بالاتفاق على وضع خطة تنفيذية زمنية للعقود الخاصة بمحصول التمور لهذا الموسم، مع الاستمرار في عقد لقاءات دورية لمتابعة التنفيذ وتقييم الإنجازات أولاً بأول.

وعلى صعيد متصل ناقش اجتماع بصنعاء برئاسة وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لقطاع التسويق الأستاذ محسن عاطف، ضم مستوردي الفواكه في الجمهورية اليمنية، بحضور مدير عام التسويق الأستاذ منير المحبشي ونائبه الأستاذ علي الهارب.

وناقش الاجتماع أهمية إدراج المنتج المحلي ضمن شبكات التوزيع القائمة، وتطوير أساليب التعبئة والتغليف وفق أنماط تسويقية حديثة، بما يسهم في تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية أمام المستورد وتحسين حضورها في الأسواق المحلية.

وتطرق المشاركون إلى أبرز التحديات التي تواجه مستوردي الفواكه، وفي مقدمتها مشاكل النقل والتخزين والتوزيع وتذبذب الأسعار، إضافة إلى الإشكالات المتعلقة بتنظيم عملية الاستيراد وحركة السوق.

وأكد الوكيل محسن عاطف حرص قطاع التسويق على تذليل العراقيل أمام المستوردين وتعزيز دورهم في تطوير التسويق المحلي، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد خططاً عملية لتوسيع شبكات التوزيع وتطوير آليات التسويق بما يتواكب مع الأساليب الحديثة.

من جهته، استعرض مدير عام التسويق الأستاذ منير المحبشي أبرز الإجراءات الجارية لضبط حركة الاستيراد وتحقيق الاستقرار في الأسواق، داعياً المستوردين إلى تقديم مقترحات عملية تسهم في تعزيز كفاءة السوق ودعم آليات التسويق الحديث.

فيما أوضح نائب مدير عام التسويق الأستاذ علي الهارب أن الوزارة تعمل وفق رؤية شاملة لتطوير سوق الفواكه محلياً، بما يحقق التوازن بين العرض والطلب ويحمي المستهلك، ويمكن المنتج المحلي من المنافسة.

وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات العملية، من أبرزها: تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة التنفيذ وحل الإشكالات الطارئة، وعقد لقاءات دورية مع المستوردين، والتدرج في الانتقال نحو تسويق حديث للمنتجات المحلية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 125 | السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م

القيمة المضافة للمنتجات السمكية

رافعة للاقتصاد اليمني وفرص استثمارية واعدة

تشكل الثروة السمكية في اليمن أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، لما تتميز به البلاد من شريط ساحلي ممتد وواجهة بحرية غنية بمئات الأنواع من الأسماك والأحياء البحرية. غير أن تسويق المنتجات السمكية كمواد خام ظل يشكل تحديًا يحرم الاقتصاد من عوائد كبيرة كان يمكن تحقيقها عبر إدخال التصنيع والتغليف الحديث.
ويرى مختصون وباحثون أن إدخال القيمة المضافة على المنتجات السمكية يمثل خيارًا استراتيجيًا للنهوض بالقطاع، وتعزيز مساهمته في الدخل القومي، وتحقيق الأمن الغذائي، وفتح آفاق واسعة أمام الاستثمارات المحلية والخارجية.

اليمن الزراعية: محمد صالح حاتم.

وفي هذا الشأن يؤكد مدير عام شؤون الجودة بقطاع الثروة السمكية المهندس نبيل الكوني، أن معظم المنتجات السمكية اليمنية المسوقة محليًا وإقليميًا ودوليًا يتم تصديرها كمواد خام دون أي إضافات أو عمليات تصنيع، وهو ما يؤدي – بحسب قوله – إلى فقدان البلاد لمبالغ مالية كبيرة نتيجة تسويق هذه المنتجات بهذه الصورة الأولية.

ويشير الكوني في حديثه لـ "اليمن الزراعية" إلى أن تحقيق أرباح أفضل للتاجر اليمني يتطلب تحسين جودة المنتجات السمكية وإضافة قيمة مضافة لها، موضحًا أن ذلك يمكن أن يتم عبر تسويق شرائح الأسماك المقطعة والمغلفة في عبوات نصف كيلو أو كيلو جرام، بالإضافة إلى الجمبري المقشر أو منزوع الرأس، وغيرها من صور التصنيع التي ترفع من قيمة المنتج في السوق.

ويضيف أن اليمن تتمتع بواجهة بحرية واسعة، وتمتد الشواطئ لنحو 2500 كم، بما فيها الجزر والخلجان، وتحتوي هذه المياه على أكثر من 600 نوع من الأسماك والأحياء البحرية، إلا أن ما يتم اصطياده حاليًا لا يتجاوز 60 نوعًا فقط، تمثل حوالي 17% من حجم الثروة السمكية المتاحة.

خيار استراتيجي

وتشير الدراسات السابقة للمخزون السمكي – كما أوضح الكوني – إلى إمكانية رفع الإنتاج السنوي من الأسماك والأحياء البحرية إلى ما بين 380 ألف طن و420 ألف طن، إذا ما استُثمرت الإمكانات بشكل أفضل.

ويؤكد أن التصنيع السمكي يمثل اليوم خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، موضحًا أن تصدير المواد الخام بأثمان زهيدة لا يخدم الاقتصاد، في حين أن تحويل الثروة السمكية إلى منتجات مصنّعة ذات قيمة مضافة سيفتح مجالات جديدة في التعبئة والتغليف، النقل، التسويق، والتصدير، إلى جانب توفير فرص عمل لآلاف اليمنيين وتعزيز الأمن الغذائي.

و يوضح أن تجارب دول ساحلية عديدة أثبتت نجاح هذا التوجه، حيث استطاعت أن تتحول إلى قوى اقتصادية من خلال إنتاج التونة المعلبة، المنتجات الجاهزة للأكل، زيوت الأوميغا 3، ومساحيق الأسماك المستخدمة في الأعلاف. ويرى أن تطبيق مثل هذه التجارب في اليمن سيسهم في مضاعفة العوائد، خاصة وأن الأسواق العالمية ما تزال متعطشة لهذه المنتجات.

ويشير الكوني إلى أن القطاع السمكي في اليمن يواجه تحديات كبيرة، من أبرزها ضعف البنية التحتية في الموانئ ومراكز الإنزال، وغياب التجهيزات الحديثة مثل غرف التبريد وسلاسل النقل المبرد، إضافة إلى نقص المصانع التحويلية وضعف القدرة التسويقية للمنتج اليمني، فضلًا عن ممارسات الصيد الجائر التي تهدد استدامة الثروة البحرية.

الكوني: معظم المنتجات السمكية اليمنية تُصدَّر كمواد خام دون أي إضافات أو عمليات تصنيع، مما يؤدي إلى فقدان البلاد لمبالغ مالية كبيرة

الصلوي: الثروة السمكية تُعد إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، وتحسين جودة المنتجات السمكية يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الصادرات

فلوس: مفهوم القيمة المضافة للمنتجات السمكية يُعد محورًا أساسيًا لتحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي، من خلال تحويل الأسماك إلى منتجات مصنّعة ذات قيمة اقتصادية أعلى

القطيبي: الاستثمار في الثروة السمكية لم يعد خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

ويشدد على أن تطوير القطاع يتطلب رؤية استراتيجية شاملة تقوم على إنشاء مصانع حديثة للتصنيع السمكي في المدن الساحلية، وتحديث الموانئ ومراكز الإنزال، وتشجيع الاستثمار والشراكات، إلى جانب تأهيل الكوادر البشرية وتبني معايير الجودة العالمية، مع الاهتمام بالاستدامة البيئية وبناء علامة تجارية يمنية قوية تبرز تميز الأسماك اليمنية وجودتها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وعلى صعيد متصل، يؤكد مدير عام المصائد السمكية بالهيئة العامة للمصائد السمكية بالبحر الأحمر، الأستاذ محمد الصلوي، أن اليمن يمتلك موقعًا جغرافيًا مهمًا، ويطل على شريط ساحلي يصل طوله إلى نحو 2500 كم، منها 550 كم على الساحل الغربي، بينما يمتد الباقي على خليج عدن والبحر العربي. ويشير إلى أن هذه الميزة جعلت البلاد دولة بحرية بامتياز، إذ تغطي المسطحات المائية مساحة تُقدّر بـ 700 ألف كم²، وتزخر بموائل بيئية حساسة مثل الشعاب المرجانية، الحشائش البحرية، وأشجار المانجروف، إضافة إلى الرخويات والقشريات والأسماك السطحية والقاعية التي يزيد عددها عن 350 نوعًا من الأسماك التجارية.

ويوضح الصلوي أن الثروة السمكية تسهم بشكل كبير في دعم الموارد الاقتصادية للبلاد، مشددًا على ضرورة الاستفادة منها عبر إدخال القيمة المضافة، بدلاً من تسويقها كمنتج خام. ويشير إلى إمكانية تصدير منتجات مثل الجمبري مطبوخًا أو معلبًا أو مقشرًا ومغلفًا، وكذلك الحبار والأخطبوط بعد تجهيزهما وتغليفهما بطرق حديثة تلبي متطلبات الأسواق الخارجية.

كما يؤكد أن تعزيز القيمة المضافة يتطلب دعم الجمعيات السمكية المنتشرة على الشريط الساحلي عبر توفير المعدات الخاصة بالتجفيف والتغليف، إلى جانب تجهيز معامل التحضير بأجهزة حديثة للتعبئة وتفريغ الهواء، مما يساعد على رفع جودة المنتجات ومواكبة المعايير العالمية.

ويبين أن الثروة السمكية تعد إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصدر مهم للدخل القومي. ويشير إلى أن تحسين جودة المنتجات السمكية يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الصادرات، من خلال تطوير سلاسل القيمة وتحسين ممارسات المعالجة والتسويق وفقًا لمعايير الجودة ومتطلبات نظام "الهاسب".

ويوضح أن المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة، مثل الأسماك المفرومة والمعلبة والمدخنة، تمثل مجالاً واعدًا لزيادة الإيرادات وفتح أسواق جديدة، مع تقليل الفاقد من خلال الاستفادة من مشتقات الأسماك كالرؤوس والأحشاء والجلود والعظام في صناعات غذائية متنوعة.

ويبين أن إدخال تقنيات حديثة وتدريب

العاملين في مجال المعالجة والتصدير يُعد أمرًا حيويًا لدعم تنافسية المنتجات الوطنية. كما يشير إلى أن القيمة المضافة للمنتجات السمكية تُعد استراتيجية متكاملة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وتحسن سبل العيش للمجتمعات الساحلية، وتعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية.

ويؤكد أن تبني هذه الاستراتيجية من شأنه أن يفتح آفاقًا واسعة أمام اليمن للتميز في الأسواق العالمية، من خلال تقديم منتجات مبتكرة ومستدامة ترفع من مكانة الثروة السمكية كرافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

سلسلة القيمة السمكية في اليمن

وعلى الصعيد ذاته، يؤكد الباحث في الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية، الدكتور يحيى أحمد محمد فلوس، أن قطاع الثروة السمكية في اليمن يمثل ثروة وطنية هائلة ومتنوعة، مشيرًا إلى أنه رغم الإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها، إلا أن القطاع لا يزال يواجه تحديات عديدة تحول دون استغلاله الأمثل.

ويوضح أن مفهوم القيمة المضافة للمنتجات السمكية يُعد محورًا أساسيًا لتحقيق الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي، لافتًا إلى أن تحويل الأسماك من مواد خام إلى منتجات مصنعة ذات قيمة اقتصادية أعلى يساهم في زيادة الدخل القومي، وخلق فرص عمل، وتعزيز الصادرات.

ويشير الدكتور فلوس إلى أن القيمة المضافة تُعرَّف بأنها الزيادة في القيمة الاقتصادية للمنتج نتيجة لعمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق، موضحًا أن تطبيق هذا المفهوم في مجال الثروة السمكية يشمل تحويل الأسماك بعد الصيد إلى منتجات متنوعة مثل: التعليب (التونة، السردين)، التجميد (الروبيان المجمد، الأسماك الكاملة المجمدة)، التدخين، التجفيف، والتمليح، وكذلك إنتاج منتجات جاهزة أو شبه جاهزة مثل أصابع السمك، البرجر السمكي، ووجبات المأكولات البحرية المجمدة. كما يشمل الاستفادة من المخلفات السمكية عبر إنتاج دقيق السمك المستخدم في أعلاف الدواجن والمواشي والأسماك، وزيت السمك الغني بالأوميغا3-، والأسمدة العضوية أو المكملات الغذائية.

ويؤكد أن هذه العمليات لا ترفع القيمة السوقية للمنتجات فقط، بل تطيل عمرها الافتراضي وتحسن جودتها وتعبئتها وتغليفها، مما يوفر تجربة أفضل للمستهلك.

ويشير الباحث إلى أن سلسلة القيمة تبدأ من مرحلة الصيد، التي يقوم بها غالباً الصيادون الحرفيون باستخدام قوارب صغيرة وأساليب تقليدية، موضحاً أن زيادة القيمة تبدأ من هذه المرحلة عبر تحسين تقنيات الصيد باستخدام معدات أكثر كفاءة، وتطبيق ممارسات مناولة أولية صحيحة مثل التبريد الفوري على متن القارب.

ويضيف أن مرحلة النقل والتفريغ تمثل عنصراً حاسماً للحفاظ على جودة المنتج، حيث يواجه القطاع ضعف البنية التحتية للموانئ ونقص وسائل النقل المبردة. ويؤكد أن تطوير موانئ الصيد وتزويدها بمرافق تفريغ حديثة، بالإضافة إلى استخدام وسائل نقل مبردة، سيساهم في رفع القيمة.

أما مرحلة التجهيز والمعالجة، فيوضح فلوس أنها لا تزال محدودة في اليمن، وتقتصر غالباً على البيع الطازج أو التجفيف التقليدي، مؤكداً أن إدخال التصنيع الأولي (تنظيف، تقطيع، إزالة العظام) والتصنيع المتقدم (تعليب التونة والسردين، التجميد، التجفيف بطرق حديثة، وإنتاج وجبات جاهزة) سيوفر منتجات ذات قيمة عالية.

ويشير إلى أن الاستفادة من المخلفات السمكية تمثل مجالاً مهماً، إذ يمكن تحويل رؤوس الأسماك والأحشاء والعظام إلى دقيق سمك وزيت سمك وأسمدة عضوية، بدلاً من التخلص منها.

ويضيف أن مرحلة التخزين والتوزيع تواجه صعوبات كبيرة بسبب ضعف سلاسل التبريد، مؤكداً أن إنشاء مخازن مبردة ومجمدات على طول سلسلة التوريد سيحافظ على جودة المنتجات حتى وصولها إلى المستهلك، كما أن تطوير شبكات توزيع فعالة سيضمن وصول المنتجات إلى الأسواق المحلية والدولية.

أما في مرحلة التسويق والبيع، يؤكد فلوس على أهمية بناء علامات تجارية قوية للمنتجات السمكية، والترويج لها بشكل فعال، واستهداف أسواق جديدة إقليمية مثل السعودية وسلطنة عمان والإمارات، وأسواق دولية مثل أوروبا وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الاستفادة من منصات التجارة الإلكترونية لتسويق المنتجات اليمنية عالمياً.

فرص الاستثمار

ويوضح الباحث أن أبرز فرص تعزيز القيمة المضافة تتمثل في:

1. تصنيع وتجهيز المنتجات السمكية من خلال تشغيل مصانع التعليب القائمة وإنشاء مصانع جديدة، والاستثمار في وحدات التجميد السريع (IQF) للحفاظ على جودة المنتجات المخصصة للتصدير، وتطوير تقنيات حديثة لإنتاج منتجات مجففة ومالحة، بالإضافة إلى إدخال منتجات جاهزة مثل كعك السمك والوجبات السريعة.
2. الاستفادة من المخلفات السمكية بتحويلها إلى مسحوق سمك عالي الجودة، وزيت سمك غني بالأوميغا3-، أو أسمدة عضوية، مؤكداً أن لهذه المنتجات سوقاً عالمية مربحة.
3. تحسين تقنيات الصيد والنقل والتخزين من خلال تحديث أسطول الصيد بقوارب مجهزة بوسائل تبريد وأجهزة ملاحة حديثة، وإنشاء سلاسل تبريد متكاملة، وتصميم عبوات جذابة وعملية توفر معلومات واضحة للمستهلك.
4. التسويق الفعال والوصول إلى أسواق جديدة من خلال التميز بالجودة (منتجات عضوية، صيد مستدام)، واستغلال الموقع الجغرافي لليمن لتوسيع الحصة السوقية.

التحديات والمعوقات

ويؤكد فلوس أن هناك عقبات كبيرة تعيق تطوير القطاع، أبرزها:

أ- ضعف البنية التحتية لموانئ الصيد ومرافق التخزين والتجهيز، وسوء شبكات النقل.

ب- نقص التمويل والاستثمار، حيث يواجه الصيادون والمستثمرون صعوبة في الحصول على قروض ميسرة، إضافة إلى غياب الاستثمارات الأجنبية بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة.

ج- المعوقات الأمنية والسياسية، حيث يشير إلى أن العدوان السعودي والإماراتي والإسرائيلي الأمريكي على اليمن أثر بشكل مباشر على موانئ الصيد وشبكات الكهرباء، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وتقييد حركة الصيادين.

د- ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي، بما يتيح الصيد الجائر وغياب معايير الجودة الموحدة.

هـ- نقص الخبرات والتدريب للعاملين في مجالات الصيد الحديث والتجهيز والتسويق.

و- التغيرات المناخية والتلوث البحري الناتج عن الأنشطة البشرية، والذي يهدد المخزون السمكي على المدى الطويل.

كما يؤكد أن الاستثمار في القيمة المضافة للمنتجات السمكية في اليمن ليس خياراً، بل ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويشير إلى أن النجاح يتطلب جهوداً متضافرة من الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، والمجتمعات المحلية لتحويل التحديات إلى فرص، والاستفادة المثلى من الثروة البحرية لبناء اقتصاد وطني قوي يضع اليمن في موقع متقدم بين الدول المنتجة للأسماك.

قطاع واعد

يؤكد ناصر علي محمد القطيبي، مستشار قطاع تسهيل الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار، أن القطاع السمكي في اليمن يُعد من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة، مشيرًا إلى أنه لا يزال دون مستوى الاستغلال الأمثل رغم الإمكانيات الكامنة فيه، حيث لا يتم استغلال سوى 25% فقط من الموارد السمكية التي تمتلكها البلاد.

ويوضح القطيبي أن قطاع الثروة السمكية يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويتميز بكونه قطاعًا متجددًا يمكن الاعتماد عليه كمورد مالي مستدام في ظل تراجع أداء قطاع النفط.

استغلال محدود

ويشير إلى أن التقارير والمؤشرات الإحصائية تكشف عن تذبذب كبير في حجم الإنتاج السمكي خلال الفترة ما بين 2008م - 2018م، موضحًا أن الإنتاج وصل في عام 2012 إلى 228,655 طنًا بقيمة تجاوزت 114 مليار ريال يمني، بينما تراجع بشكل كبير في عام 2018 ليصل إلى 22,071 طنًا فقط، بقيمة لم تتجاوز 4.4 مليار ريال، وهو ما يعكس الحاجة الماسّة لإعادة تفعيل هذا القطاع الاستراتيجي.

ويبيّن القطيبي أن الصناعات السمكية في اليمن مرت بمراحل تطور متعاقبة، بدأت بالتجفيف والتمليح والتدخين، وصولًا إلى التجميد والتعليب منذ سبعينيات القرن الماضي، مؤكدًا أن البلاد تمتلك اليوم 49 معملًا لتحضير المنتجات السمكية، إلى جانب 4 مصانع لتعليب الأسماك، 3 منها في محافظة حضرموت وواحد في المهرة، وجميعها تساهم في تشغيل أكثر من 4,400 عامل.

وفيما يخص التصدير، يوضح القطيبي أن اليمن تمكنت من تصدير أكثر من 115,000 طن من المنتجات السمكية في عام 2012، بقيمة بلغت 292 مليون دولار، بينما شهدت الأعوام اللاحقة انخفاضًا حادًا، حيث لم تتجاوز الصادرات في عام 2018م كمية 11,000 طنًا بقيمة 41 مليون دولار، وهو ما وصفه بـ"الاختلال المؤسف الذي يجب معالجته عبر استراتيجيات استثمارية فاعلة".

فرص استثمارية واعدة

يشير القطيبي إلى أن التعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات المعنية أثمر عن إعداد 20 فرصة استثمارية أساسية في القطاع السمكي، تتفرع منها 72 فرصة استثمارية مصاحبة تشمل مجالات إنتاجية وتسويقية وخدمية، بتكلفة إجمالية تتجاوز 29 مليار ريال يمني، موضحًا أن هذه المشاريع ستوفر أكثر من 2,220 فرصة عمل مباشرة عند تنفيذها.

ويضيف القطيبي أن هذه الفرص تم إعدادها بناءً على دراسات أولية، حددت المواقع المناسبة لتنفيذ المشاريع في مختلف المحافظات الساحلية، مشيرًا إلى أن إصدار دليل مخزون الفرص الاستثمارية في القطاع السمكي جاء في توقيت يتزامن مع الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية لهذا القطاع.

ويوضح أن الهدف من تعزيز فرص الاستثمار ذات القيمة المضافة يتمثل في رفع مستوى الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مؤكدًا أن ذلك يتحقق من خلال دعم سلاسل القيمة في القطاع، بدءًا من عمليات الاصطياد، ثم الفرز والتغليف والتخزين، وانتهاءً بالتسويق محليًا وخارجيًا.

وفي سياق حديثه عن المناخ القانوني، يؤكد القطيبي أن قانون الاستثمار الجديد رقم (3) لعام 2025م جاء ليمنح المستثمرين مزايا وضمانات واسعة، أبرزها حماية المشاريع من أي قرارات مصادرة أو تجميد دون أحكام قضائية، وتسهيل استيراد المعدات ومدخلات الإنتاج عبر النافذة الواحدة، والسماح بتوظيف كفاءات غير يمنية بنسبة تصل إلى 20% من إجمالي العمالة في المشروع.

كما يشير إلى أن القانون يمنح إعفاءات جمركية وضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتجاوز تكلفتها 100 ألف دولار أمريكي، وخاصة في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعات السمكية، وهو ما يفتح آفاقًا أوسع أمام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

ويدعو القطيبي كافة الجهات المعنية إلى دعم هذا القطاع وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، مؤكدًا أن الاستثمار في الثروة السمكية لم يعد خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 125 | السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م

موسم خريفي واعد في تهامة

استعدادات مبكرة وأمطار غزيرة

مع مطلع فصل الخريف وبدء تساقط الأمطار الموسمية، تعود الحياة إلى الأراضي التهامية في محافظة الحديدة، حيث ينطلق موسم الزراعة المطرية "الخريف"، معلنًا بداية دورة زراعية يعتمد عليها آلاف المزارعين لتأمين غذائهم ومصدر دخلهم. وتعد تهامة بأراضيها الخصبة ومناخها الملائم، من أهم السهول الزراعية في اليمن، وتشكل الزراعة المطرية فيها شريانًا اقتصاديًا حيويًا ومورِدًا رئيسيًا في معادلة الأمن الغذائي المحلي.

ومع دخول موسم الزراعة الخريفية وهطول الأمطار الغزيرة على معظم مديريات ووديان تهامة، بدأ حراك زراعي نشط يتركز على تجهيز الأراضي، وتهيئة البذور، وتوفير مستلزمات الحراثة، في مشهد يعكس عمق الارتباط بين الإنسان والأرض.

اليمن الزراعية – أيوب أحمد هادي

ويقول المزارع عمر يماني من مديرية المراوعة: "الاستعدادات تبدأ منذ دخول شهر يوليو، وتشمل تنظيف الأرض من الأعشاب الضارة وتهيئة التربة عبر الحراثة اليدوية أو الآلية، ومع أولى قطرات المطر نبدأ بزراعة الدخن، وبعدها بعدة أسابيع ومع دخول شهر سبتمبر نزرع الدُّجرة والقطن زراعة بينية وسط الدخن"، مؤكداً أن موسم الأمطار يُعد فرصة لتأمين القوت الضروري الذي يعلق عليه آمالًا كبيرة لتعويض ما فات من مواسم شحيحة.

ويضيف بابتسامة: "حين تهطل الأمطار نشعر أن الأرض عادت للحياة من جديد، وتعود معها أرواحنا مفعمة بالأمل، فنحن لا نعيش إلا بما تمنحه لنا هذه الأرض."

من جهته، يشير المزارع فهد مشعشع، من أبناء زبيد، إلى استمرار الاعتماد على أدوات الزراعة التقليدية في بعض المناطق، قائلاً: "الزراعة اليدوية لا تزال حاضرة في الأراضي الرملية والهشة، فهي تحافظ على التربة وتمنحنا تحكمًا أفضل في عملية البذر، رغم دخول الحراثات إلى مناطق واسعة من تهامة."

ويضيف: "قد تكون الطرق التقليدية أكثر مشقة، لكنها تمنحنا طمأنينة بأن محصولنا سيكون طبيعيًا كما ورثناه عن أجدادنا، وهذا يجعلنا أكثر ارتباطًا بأرضنا."

بدوره، يقول محمد عياني، مالك حراثة آلية في زبيد: "الطلب على الحراثات ارتفع بشكل ملحوظ منذ منتصف يوليو، ونحن نعمل على مدار الساعة لتلبية احتياجات المزارعين. الجميع يأمل في موسم وفير، خاصة بعد سنتين من التراجع في الإنتاج."

وفي مديرية الزهرة، يقول المزارع محمد قحري: "كنا نترقب الموسم المطري منذ عدة شهور، خصوصًا أن أرضنا عطشى، وقد بدأنا بحرث الأراضي مع أول زخات المطر لزراعة الذرة والدخن بشكل رئيسي. نأمل أن تكون هذه السنة بداية تعويض للمواسم التي لم تنتج كما يجب، مضيفاً: "الناس هنا يعيشون على ما تزرعه أيديهم، وأي موسم ناجح يعني استقرارًا لعشرات الأسر. عندما ينجح الموسم، تعم الأفراح وتقام الولائم في القرى، فالمحصول الجيد يعني حياة أفضل للجميع."

برامج إرشادية وتحديات قائمة

من جانبه، يؤكد رئيس جمعية بيت الفقيه الزراعية عبدالسلام حيدر أن الإقبال هذا العام فاق التوقعات، مشيراً إلى أن هناك اهتمام متزايد من المزارعين سواء من حيث الاستعداد المبكر أو البحث عن أصناف بذور ذات إنتاجية عالية، لافتاً إلى أن الجمعية بدأت بتوفير بذور محسنة وإرشادات فنية ومواد توعوية لضمان نجاح الموسم."

ويضيف: "الأجمل أن نرى المزارعين يعملون بروح جماعية، فهذا التكاتف يبعث التفاؤل بعودة تهامة إلى ريادتها الزراعية."

وعن أهمية الإرشاد الزراعي ودوره في نجاح الموسم، يشير المهندس محمد حسن قرار، أحد المرشدين الزراعيين في المنطقة الوسطى، إلى أن الإرشاد يلعب دورًا محوريًا في تحقيق أفضل إنتاجية. ويقول: "أبرز التحديات تكمن في نقص البذور المحسنة، واعتماد بعض المزارعين على مخزونهم من مواسم سابقة دون عمليات انتخاب أو معالجة، لذلك نقوم بحملات توعية حول أهمية اختيار البذور الجيدة، وتوقيت الحراثة، وتقنيات الزراعة المناسبة لكل نوع من المحاصيل."

ويضيف: "الأراضي الرملية (الخبت) مناسبة للدخن والذرة البيضاء، بينما تزرع الذرة الحمراء والقطن في الأراضي الطينية القريبة من مجاري المياه، وننصح المزارعين دومًا بالتنويع لضمان عائد أفضل."

الزراعة المطرية... ركيزة اقتصادية ورافعة اجتماعية

من جانبه يؤكد المدير التنفيذي لجمعية الاكتفاء الزراعية في المراوعة يحيى الجماعي أن الزراعة المطرية تمثل حجر الزاوية في حياة سكان تهامة، قائلاً: "هي ليست مجرد نشاط موسمي، بل منظومة اقتصادية متكاملة. فنجاح الموسم يعني استقرارًا في الأسواق، وتوفير فرص عمل موسمية، وتراجعًا في معدلات الفقر."

ويضيف: "الزراعة المطرية تمتاز باستدامتها البيئية لاعتمادها على مياه الأمطار دون استنزاف الموارد الجوفية، كما أن لها أثرًا مباشرًا في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال العمل الجماعي في الحقول."

وفي مديرية الزيدية، وبينما كان يتفقد أرضه، يقول المزارع محمد منتصر: "ننظر إلى موسم الزراعة المطرية كفرصة لا تُعوَّض. الأرض تعطينا بقدر ما نعتني بها، وكل عام نبدأ من جديد وعلى أكتافنا أمل كبير."

ويضيف بصوت يغلبه الإصرار: "نزرع لنأكل، ولنعيش بكرامة.. هذه الأرض هي حياتنا، ومن يتركها يترك مصدر عزته وقوته."

زراعة الذرة الشامية بمحافظة الجوف

فـرص واعـدة لتحقيـق الاكتفـاء الذاتـي

اليمن الزراعية- محمد طاهر العرسة

تتمتع محافظة الجوف بمقومات طبيعية وزراعية هائلة تجعلها واحدة من أهم المحافظات الواعدة في مجال الإنتاج الزراعي، خصوصًا في زراعة الذرة الشامية التي أصبحت ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، إلى جانب كونها مصدر دخل رئيسي لسكان المحافظة.

ويؤكد المسؤولون والمزارعون أن هذه المقومات، إذا ما استُغلت بالشكل الأمثل، يمكن أن تجعل الجوف سلة غذاء اليمن وداعمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تنوع بيئي

ويوضح مدير عام مكتب الزراعة بمحافظة الجوف الأستاذ مهدي الظمين أن محافظة الجوف تتمتع بتنوع جغرافي ومناخي يجعلها مركزًا مهمًا للإنتاج الزراعي، لا سيما في زراعة الذرة الشامية التي وصفها بأنها "إحدى الركائز الأساسية للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في المحافظة".

ويقول الظمين لـ "اليمن الزراعية" إن الذرة الشامية توفر مصدرًا رئيسيًا للغذاء والدخل لسكان الجوف، حيث يتم تسويق المحصول بالتنسيق مع المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب، وهو ما أسهم بشكل مباشر في تحسين معيشة المزارعين وتعزيز الاكتفاء الذاتي، مشيراً إلى أن المناخ المعتدل والأراضي الخصبة والموارد المائية الوفيرة من الآبار تشكل جميعها بيئة مثالية لنجاح المحاصيل، لافتًا إلى أن إدخال الممارسات الزراعية الحديثة، كالتسميد والري المحسن، رفع من الإنتاجية وجودة المحصول، وهو ما يعكس التزام المكتب بالتطوير المستمر.

برامج إرشادية

وفيما يخص الخدمات المقدمة للمزارعين، يشير الظمين إلى أن المكتب ينسق مع المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب لتوفير بذور محسنة كقروض في بداية الموسم يتم استردادها عند الحصاد، إلى جانب توفير خدمات الحراثة بأسعار رمزية عبر الجمعيات التعاونية الزراعية.

ويؤكد أن المكتب ينفذ برامج حقلية وورشًا إرشادية وتوعوية عبر فرق ميدانية ومنصات التواصل الاجتماعي، بهدف نشر الوعي بالممارسات الزراعية المثلى ومكافحة الأمراض والآفات في حينها، كاشفاً أن المساحات المزروعة بالذرة الشامية هذا العام بلغت حوالي 3,398 هكتارًا، مشيرًا إلى أن المكتب يعمل حاليًا على اعتماد آلية شراء جديدة لصالح المزارعين تضمن لهم عائدًا أفضل ودخلًا مستقرًا، مؤكدًا أن جميع هذه الجهود تأتي ضمن استراتيجية المكتب لتحقيق تنمية مستدامة وتوفير فرص عمل، مع الحفاظ على الموارد المحلية.

جمعية المتون.. نموذج ناجح للدعم الزراعي

من جانبه، يشير المدير التنفيذي لجمعية المتون التعاونية الزراعية عبد الحميد هادي أبو علي، إلى أن الجمعية تلعب دورًا محوريًا في دعم مزارعي الذرة الشامية بمديرية المتون، موضحًا أنها توفر حراثات بأسعار مخفضة، إلى جانب البذور المحسنة والإرشاد الفني المستمر.

ويؤكد أبو علي أن الجمعية توزع مدخلات الإنتاج، وتنفذ جلسات توعوية وزيارات ميدانية، فضلًا عن نشر التوعية عبر وسائل التواصل حول مكافحة الآفات وأساليب الزراعة السليمة، مما ساعد في تحسين الإنتاجية وجودة المحصول، مشيراً إلى أن الجمعية عملت بالتنسيق مع المكتب والوزارة والمؤسسة العامة للحبوب على ضمان تسويق المحصول بسعر عادل، حيث افتتحت نقطة شراء مباشرة في المديرية لتخفيف تكاليف النقل عن المزارعين وحمايتهم من جشع التجار.

وفي معرض حديثه عن التحديات، يوضح أبو علي أن المزارعين واجهوا مشكلات تتعلق بالآفات الحشرية والفطرية وتلف الأعلاف، مؤكدًا أن الجمعية سارعت لمعالجة هذه التحديات عبر تقديم الاستشارات الفنية وتوفير الحصادات بأسعار مناسبة.

ولفت إلى مبادرة "الذرة المستدامة" التي أطلقتها الجمعية، والتي تهدف إلى زراعة بذور عالية الجودة بأساليب تحافظ على المياه الجوفية وتضمن عوائد اقتصادية أكبر، مشيرًا إلى تشجيع الزراعة التعاقدية كخيار استراتيجي يضمن للمزارعين دخلًا ثابتًا.

ويؤكد أن الجمعية وضعت خطة بالتنسيق مع السلطة المحلية لزراعة نحو 15,000 طن من الحبوب في المستقبل القريب، مشددًا على التزامها بتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المتون.

"خب والشعف".. سلة غذاء واعدة

وفي السياق نفسه، يشير المدير العام لمديرية خب والشعف في محافظة الجوف الشيخ صالح بن ثيبة، إلى الإمكانات الزراعية الهائلة التي تتمتع بها المديرية، مؤكدًا أن "خب والشعف" قادرة على أن تكون سلة غذاء اليمن وأن تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والمحاصيل المختلفة، معتبراً أن زراعة الذرة الشامية من أهم الأنشطة الزراعية في المديرية، حيث تُنتج بكميات كبيرة وتُزرع مرتين في العام.

ويوضح بن ثيبة أن هذه الزراعة تعد مصدر دخل رئيسيًا للعديد من الأسر، إلى جانب تربية المواشي، وأنها جزء لا يتجزأ من التراث الزراعي للمنطقة، مشيراً إلى أن المديرية تتميز بخصوبة التربة ووفرة المياه، حيث لا تتجاوز أعماق الآبار خمسة أمتار، مما يجعلها منطقة مثالية للتوسع الزراعي.

ويؤكد أن مكتب الزراعة في المديرية قدم بعض الخدمات التي ساهمت في مساعدة المزارعين على التوسع، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص لشراء المحاصيل بأسعار مناسبة. لكنه أشار إلى أن الدعم ما يزال محدودًا، وأن المزارعين يواجهون تحديات كبيرة بسبب اعتمادهم على الزراعة التقليدية والري بالغمر.

ويأمل في المزيد من الدعم لهذه المديرية التي تعادل مساحتها ما يقارب مساحة ثلاث دول مجاورة (قطر، وعُمان، والبحرين)، وإذا تم استغلالها بشكل كامل، فإن اليمن سيصل إلى الاكتفاء الذاتي في مختلف أنواع الحبوب والخضروات والفواكه."

رؤية جديدة بعد ثورة 21 سبتمبر

وفي حديثه عن وضع الزراعة قبل ثورة 21 سبتمبر، يصف بن ثيبة القطاع الزراعي بأنه كان "مهملاً ومهمشًا"، مشيرًا إلى أن الأنظمة السابقة كانت تضع عراقيل أمام المزارعين، مثل تأخير توفير مادة الديزل اللازمة لتشغيل مضخات الري، مما كان يؤدي إلى ضياع مواسم كاملة، مضيفاً أن تلك الأنظمة كانت تسعى لجعل اليمن شعبًا يعتمد على الاستيراد، في حين أن القيادة الجديدة أعادت الاعتبار للزراعة كنشاط اقتصادي أساسي.

ويؤكد أن وعي المزارعين ودعم القيادة وتوفير الأمن والاستقرار، كلها عوامل ستساهم في تحويل المديرية إلى "سلة غذاء اليمن" وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي لطالما كان حلمًا للمواطنين.

من جانبه، يشير المزارع دارس قصيلة إلى أن زراعة الذرة الشامية توسعت خلال السنوات الأخيرة، وأن هناك توجهًا كبيرًا لزيادة المساحات المزروعة من خلال الدعم والمساندة من قبل الحكومة. ويضيف أن الذرة الشامية تُعد محصولًا غذائيًا مهمًا ومصدر دخل للمزارع، مؤكدًا أهمية التوسع في زراعتها حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 125 | السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م

تحقيق القيمة المضافة وأثرها في تنمية القطاع السمكي

د. يوسف المخرفي

تُعتبر الجمهورية اليمنية دولة سمكية بامتياز بفضل ما تملكه من ثروة سمكية هائلة تؤهلها لأن تحتل مراكز متقدمة بين دول العالم المنتجة للأسماك والأحياء البحرية والمنتجات المرتبطة بها.

فاليمن تمتد سواحلها لأكثر من 2500 كم على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، كما تقع عند ملتقى الهجرة الجنوبية لأسماك نصف الكرة الجنوبي، والهجرة الشمالية لأسماك نصف الكرة الشمالي، وجميعها مهاجرة بسبب البرد، باحثة عن الدفء في شواطئنا ومياهنا الإقليمية.

لكننا نفتقر إلى الخطة والاستراتيجية الوطنية لاستغلال واستثمار هذه الثروة التي يمكن لوحدها تحقيق الثراء والرخاء بطول الوطن وعرضه ولجميع مواطنيه.

ونعني بالقيمة المضافة - الواردة في عنوان المقال - جميع العمليات التي تُجرى للأسماك بعد صيدها من تبريد وتجميد وتدخين وتعليب وتصنيع وشحن، وفي كل عملية تتوافر فرص عمل جديدة، بما يحد من البطالة ويُحسّن مستوى الدخل، وبالتالي القوة الشرائية والوفرة الغذائية وصولاً إلى حياة الرخاء المأمول.

وقد قيل في بداية الألفية إن من شأن إنشاء وزارة مستقلة معنية في مهامها واختصاصاتها بتنمية واستغلال واستثمار الثروة السمكية أن يحقق جميع هذه التطلعات.

هذه المقولة كانت صائبة ومشروعة ومستحقة عمومًا، بالنظر إلى الامتداد العظيم لسواحلنا وحجم ثروتنا السمكية، ونوعية وجودة أسماكنا وأحيائنا البحرية، وفي مقدمتها "الشروخ" الذي يفوق سعر الكيلو جرام منه قيمة برميلين من النفط، ناهيك عن أنها ثروة مستدامة متجددة مقارنة بالنفط القابل للنفاد.

ولكن ماذا جرى لهذه الوزارة التي فشلت بامتياز على مدار ربع قرن، إلى أن أُقرت عملية الدمج التي تنتهجها حكومة التغيير والبناء الحالية، والتي معها نعقد الآمال في إعادة الاعتبار لهذا القطاع الهام؟

نعود للإجابة عن سؤالنا: ماذا جرى؟ فمنذ بداية الألفية ومنذ الفاتح من إنشاء هذه الوزارة السابقة تم تعيين وزراء أمنيين عليها لا علاقة لهم ببيولوجيا ولا اقتصاديات الأسماك، فهم أمنيون بالدرجة الأولى، وهذا كان رأي متخذ القرار بعمى آنذاك ضمانة في تنمية واستغلال واستثمار الثروة السمكية، وكان هذا بعيد المنال حتمًا عن جميع التطلعات للأسف الشديد.

وعند غياب المتخصص والكفؤ والخطة والاستراتيجية لا تُحدثني ولن أُحدثك عن تفاصيل القيمة المضافة للمنتجات السمكية، فقد تُرك الدور على نحو 35 ألف قارب صيد ليصطادوا بشكل عفوي وبصورة تقليدية، مع ضمان دفع الرسوم للوزارة وفروعها في المحافظات الساحلية، ناهيك عن أن عددًا منها كان يتبع هوامير الفساد المعروفين من مسؤولي الدولة طوال الربع القرن الكئيب المشار إليه آنفًا.

ولتفعيل دور القيمة المضافة وضمان تأثيرها باتجاه تنمية القطاع السمكي، يتعين على قطاع الثروة السمكية، الذي تفاءلنا كثيرًا بتعيين الدكتور فوزي الصغير وكيلاً له، إنشاء شركات اكتتاب ومساهمة وطنية للاستثمار في هذا القطاع، متخصصة بانفراد في عمليات الصيد العلمي المنظم والتبريد والتخزين والتدخين والتعليب والتصنيع للمنتجات التي تدخل الأسماك والأحياء البحرية كمواد خام لها، وكذلك عمليات الشحن والتصدير.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

استراتيجيات القيمة المضافة لتطوير الثروة السمكية

أيمن الرماح

يُعدّ القطاع السمكي من أبرز القطاعات الاقتصادية في اليمن، إذ يمتلك إمكانات كبيرة لدعم الناتج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي. وتشير تقديرات إلى أن مئات الآلاف يعتمدون عليه بشكل مباشر أو غير مباشر كمصدر دخل رئيسي. وهنا تبرز أهمية القيمة المضافة، باعتبارها مجموعة العمليات التي تُحوّل الموارد السمكية من مجرد منتجات خام إلى سلع وخدمات ذات جودة أعلى وقيمة تسويقية أكبر، وتشمل التصنيع والتغليف والتسويق والخدمات المساندة، مما يجعل الثروة السمكية مصدرًا اقتصاديًا واجتماعيًا متجددًا.

تنبع أهمية القيمة المضافة من قدرتها على رفع العوائد الاقتصادية وفتح أسواق جديدة محلية وخارجية، فضلًا عن دورها في خلق فرص عمل مرتبطة بالإنتاج والتصنيع والتوزيع. كما تُسهم في تعزيز الأمن الغذائي عبر توفير منتجات صحية ومتنوعة، إضافةً إلى دورها في دفع عجلة التنمية المستدامة. وكما يؤكد خبراء الاقتصاد البحري: "إن القطاع السمكي يمكن أن يتحول إلى نفط متجدد لليمن إذا ما أُحسن استغلاله عبر استراتيجيات قيمة مضافة مدروسة."

وتتجلى أهداف القيمة المضافة في رفع جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية، وتنمية سلاسل الإنتاج والتوزيع، وتوفير مصادر دخل جديدة للصيادين والمجتمعات الساحلية، وتشجيع الاستثمار في الصناعات السمكية، وتعزيز التكامل مع قطاعات أخرى.

غير أن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضعف البنية التحتية للتخزين والنقل والتبريد، وغياب الاستثمارات الحديثة القادرة على إدخال تقنيات متطورة، فضلًا عن تأثير الحرب والحصار اللذين أجهزا على قدرات الإنتاج وسلاسل التوزيع في المناطق الساحلية. كما يُشكّل التلوث البحري والاستغلال الجائر للموارد تهديدًا مباشرًا لاستدامة الثروة، في حين يُسهم قصور السياسات الحكومية وضعف الرقابة وانخفاض الكفاءات البشرية في تعقيد المشهد.

ولمواجهة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى تطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار في التقنيات الحديثة، وتفعيل التشريعات البيئية، وتعزيز التدريب والتأهيل للكوادر المحلية. ويُعدّ التكامل بين الدولة، والقطاع الخاص، والجمعيات التعاونية السمكية، والمجتمع المحلي ركيزة أساسية لأي خطة ناجحة.

وقد أثبتت التجارب محليًا أن مشاريع الاستزراع في بعض المحافظات الساحلية ساهمت في تحسين الجودة وزيادة الإنتاج رغم الظروف الصعبة، فيما نجحت دول مثل النرويج وسنغافورة في جعل الصناعات السمكية رافدًا اقتصاديًا قويًا عبر تقنيات حديثة وتسويق فعّال.

وتبقى القيمة المضافة أداة محورية للنهوض بالقطاع السمكي وتحويله إلى رافد اقتصادي واجتماعي مهم، ورغم التحديات فإن الاستثمار في هذا المجال كفيل بتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، وخلق فرص عمل، ودعم مسار التنمية المستدامة.

أهمية القيمة المضافة في التنمية السمكية

م/عبد السلام ظافر

تكمن أهمية القيمة المضافة في التنمية السمكية في زيادة أرباح المنتجين والمستهلكين، وخلق فرص عمل، وتعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي من خلال تحويل الأسماك الطازجة إلى منتجات نهائية ذات جودة أعلى وفائدة إضافية، مثل منتجات مصنعة جاهزة للأكل أو شرائح الأسماك المجهزة.

ومن أنواع التحديات التي تواجه القطاع السمكي في اليمن: ضعف البنية التحتية، غياب التكنولوجيا الحديثة، التلوث البيئي، والصيد الجائر، بينما تتمثل حلولها في تطوير موانئ الصيد كقوة دافعة للتنمية المستدامة، تطبيق التكنولوجيات الحديثة في الاستزراع والتصنيع، تحسين البنية التحتية للنقل والتوزيع، تعزيز ممارسات الاستدامة البيئية، وإنشاء سلاسل تدعم المنتجين.

أهمية القيمة المضافة في التنمية السمكية

•زيادة الأرباح والقيمة الاقتصادية:

تحويل الأسماك إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى يزيد من دخل الصيادين والمستثمرين، ويفتح أسواقًا جديدة للتصدير، مما يعزز النمو الاقتصادي.

•خلق فرص عمل:

تتطلب عمليات معالجة الأسماك وتصنيعها وتعبئتها قوى عاملة متخصصة، مما يوفر فرص عمل متنوعة للمجتمعات الساحلية والريفية.

•تحسين الأمن الغذائي والجودة:

تساعد القيمة المضافة في الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتحافظ على جودة وخصائص المنتجات المائية، مما يساهم في توفير أغذية ذات قيمة غذائية عالية.

•تعزيز القدرة التنافسية:

إنتاج منتجات أسماك مصنعة عالية الجودة تلبي المعايير الدولية يجعل المنتجات المحلية قادرة على المنافسة مع المنتجات الخارجية.

التحديات المواجهة للتنمية السمكية في اليمن.

•الفاقد والمهدر الكبير:

يحدث فاقد كبير في الأسماك في مراحل التداول والنقل والتخزين، مما يقلل من قيمتها الاقتصادية ويشكل خسارة للموارد.

•ضعف البنية التحتية:

نقص البنية التحتية المناسبة لموانئ الصيد ومراكز التجهيز والنقل يحد من القدرة على تقديم منتجات ذات جودة عالية.

•التلوث البيئي والصيد الجائر:

تؤدي الممارسات الضارة مثل الصيد الجائر والتلوث البحري إلى تهديد الثروة السمكية واستدامتها.

الحلول المقترحة للتنمية السمكية والإضافية

•تطوير سلاسل القيمة المتكاملة:

تعزيز سلاسل القيمة من الإنتاج إلى المستهلك، من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات في موانئ الصيد، وتشجيع الابتكار في المنتجات المائية.

•تبني التكنولوجيا الحديثة:

الاستثمار في التقنيات الحديثة في الاستزراع والتجهيز والتعبئة والتصنيع لزيادة الكفاءة وتحسين جودة المنتجات.

•تحسين النقل والتوزيع:

تطوير شبكات نقل ذكية ومجهزة لنقل الأسماك بشكل فعال للحفاظ على جودتها وتقليل الفاقد.

•تطبيق ممارسات الاستدامة:

تبني سياسات مستدامة لإدارة الموارد السمكية، والحد من التلوث، وتشجيع الاستزراع السمكي المستدام لضمان مستقبل القطاع.

القيمة المضافة للمنتجات السمكية رافعة تنمية مستدامة

فتحي الذاري

تُعدّ الثروة السمكية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها العديد من البلدان في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً في الدول ذات السواحل الواسعة كاليمن. غير أن إنتاج الأسماك في حد ذاته لا يضمن القيمة المرجوة، إذ تتطلب العمليات التي تلي الصيد تدخلاً نوعيًا وإبداعيًا لتعزيز قيمة المنتج، عبر عمليات المعالجة والتصنيع والتعبئة ذات الجودة العالية. وتُعرف القيمة المضافة بأنها كل العمليات التي تُجرى على الأسماك بعد الصيد، مثل التجميد، التعليب، التجفيف، التدخين، التغليف الحديث، وتصنيع منتجات جديدة.

تلعب القيمة المضافة دورًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي للقطاع السمكي، حيث تجعل المنتجات أكثر جذبًا للسوق المحلي والعالمي، وتُعزز من قدرتها التنافسية، وتُقلل من الاعتماد على تصدير الأسماك الخام فقط. من خلال عمليات التعبئة والتجميد والتصنيع، يمكن تحويل الأسماك إلى منتجات ذات مدة صلاحية أطول، تتوافق مع معايير الجودة والسلامة العالمية، مما يفتح أسواقًا جديدة ويزيد من عائداتها. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه العمليات في توفير فرص عمل متنوعة، من صُنع، وتغليف، وتصنيع، وتسويق، مما يُحسّن المستوى المعيشي لأبناء المجتمعات الساحلية ويخلق بيئة صناعية مستدامة.

على الصعيد العالمي: تُعتبر دول مثل النرويج، كندا، اليابان، وتايلاند من أبرز النماذج في تطبيق مبادئ القيمة المضافة للمنتجات السمكية. فقد استطاعت هذه الدول، عبر استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والتكنولوجيا، والتدريب، من بناء قطاعات تصنيعية وتعبئية حديثة، تمكنها من تصدير منتجات عالية الجودة بأسعار مرتفعة، مثل الأسماك المعلبة، المثلجات، والمأكولات البحرية المصنعة. وفي بلادنا كانت قد بدأت تتطور تدريجيًا في هذا المجال، خاصة بالاستثمار في موانئ التصنيع، وتطوير قدرات العمالة، وابتكار منتجات وطنية ذات قيمة مضافة، مثل التجميد والتعبئة والتدخين.

يتطلب الأمر من الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، ومن القطاع الخاص، إنشاء مصانع وتصنيعات صغيرة ومتوسطة أدت إلى تحسين نوعية المنتجات، وزيادة فرص التصدير، وتقليل الفاقد الناتج عن عمليات الصيد غير المنظم. ويواجه القطاع السمكي تحديات مثل:

•ضعف البنية التحتية، مثل الموانئ والتقنيات الحديثة في التصنيع والتعبئة.

•نقص المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لعمليات التصنيع ذات الجودة العالية.

•ضعف التسويق والتواصل مع الأسواق العالمية.

•قلة التمويل والاستثمار في عمليات البحث والتطوير.

•ضعف الوعي بقيمة المنتجات ذات القيمة المضافة بين الصيادين والمستثمرين.

ومن الحلول: تطوير البنية التحتية في قرى أسماك حديثة، وإنشاء معامل متطورة، ومراكز تدريب فني وتقني.

فالاستثمار في القيمة المضافة ليس مجرد خيار اقتصادي، بل هو استثمار في مستقبل مزدهر ومستدام، يضمن للأجيال القادمة موارد وأساسيات تنمية قوية ومتوازنة.

فقدان جودة الأسماك اليمنية وأسباب الفاقد منها(الجزء الأول)

القبطان: عبدالرشيد عبدالغفور

يستخدم الصيادون التقليديون (المحليون) عادة وسائل صيد مثل: الشباك الانسيابية الطافية (Drift nets)، الفخاخ (Traps)، وشباك التحليق الجيبية (Purse seines). وهذه الوسائل تؤثر سلبًا على جودة السمك المصطاد، الأمر الذي يجعل من فواقد ما بعد الحصاد قضية بالغة الأهمية تستحق الدراسة والاهتمام.

تمتلك السمكة الحية آليات طبيعية للدفاع تمنع فسادها، ولكن بمجرد أن تموت تتوقف تلك الآليات الدفاعية الطبيعية، وتبدأ عمليات الفساد الإنزيمية، والمؤكسدة، والميكروبيولوجية في إحداث تدهور سريع في الجودة. وفي هذا الوقت الحرج لا يتم استخدام الثلج لتبريد السمك المصطاد مباشرة، بل غالبًا ما يُؤجل ذلك إلى ما بعد الإنزال ومرحلة المزاد، مما يفاقم من فقدان الجودة.

ويُعرف فقد الجودة بأنه الفارق بين قيمة السمك أو المنتج السمكي إذا لم يتعرض لأي تدهور (الجودة المثلى)، وبين قيمته الراهنة بعد تعرضه للتغييرات الناجمة عن الفساد (الجودة المتدنية)، والتي تُجبر البائع على بيعه بثمن بخس.

ولا يمكن التعبير عن فقد النوعية بمقاييس الوزن وحدها، إذ إن الحفاظ على كمية من الأسماك التي تعرضت لفقد في الجودة يبقي على شيء من قيمتها، ولو بشكل محدود.

تحدث أغلب فواقد ما بعد الحصاد نتيجة الفساد الكيميائي الحيوي والميكروبيولوجي، وما ينجم عنهما من تغيرات في لحم السمك بعد موته. فالسمكة الحية، كما أشرنا، تمتلك آليات دفاع طبيعية تمنع الفساد، لكنها تفقدها بمجرد الموت، لتبدأ عمليات التدهور في الجودة بشكل متسارع.

إلى جانب ذلك، يظن المستهلكون في بعض المجتمعات أن السمك المثلج ليس ذا نوعية جيدة، ويُبدون شكوكًا تجاهه، مفضلين شراء الأسماك المعروضة في حرارة الوسط العام. وهنا تكمن الحاجة الماسة إلى توعية المستهلكين بفوائد استخدام الثلج وأثره الإيجابي على جودة الأسماك المصطادة، وإلا فإن تطبيق أي تدخلات لخفض الفاقد – مثل الاستخدام الأمثل للثلج – سيظل صعب التحقيق.

القيمة المضافة للمنتجات السمكية.. ركيزة لتنمية حقيقية

وزير الحاتمي

تمثل القيمة المضافة للمنتجات السمكية أحد المسارات الأساسية للنهوض بالقطاع السمكي وتحويله إلى صناعة متكاملة ذات جدوى اقتصادية عالية. فالقيمة المضافة تعني جميع العمليات التي تُجرى على الأسماك بعد اصطيادها، مثل التجميد، التعليب، التجفيف، التدخين، التغليف الحديث، أو تصنيع منتجات جديدة تلبي احتياجات المستهلك.

إن إدخال هذه العمليات لا يرفع فقط من جودة المنتج، بل يضاعف العائد الاقتصادي، ويتيح فرص عمل واسعة في مجالات التصنيع، والتغليف، والنقل، والتسويق. كما يسهم في إطالة فترة صلاحية المنتجات السمكية، ما يعزز حضورها في الأسواق المحلية والإقليمية، ويجعلها أكثر تنافسية.

لقد أثبتت التجارب أن الاهتمام بالقيمة المضافة هو ما يصنع الفارق بين مجرد بيع الأسماك كمنتج خام، وبين تحويلها إلى صناعة ذات عائد مستدام. وعلى المستوى المحلي بدأت بعض المبادرات خطوات مشجعة في هذا الاتجاه، سواء عبر التجفيف أو التغليف، وهو ما يشير إلى إمكانات كبيرة إذا ما تم توفير الدعم اللازم.

ومع ذلك، فإن الطريق ما زال مليئًا بالتحديات، مثل ضعف البنية التحتية، محدودية تقنيات التخزين البارد، وقلة المصانع المتخصصة، إضافة إلى صعوبات التسويق الخارجي. ومن هنا تأتي ضرورة العمل على توفير استثمارات حقيقية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تدريب الكوادر الوطنية على أحدث أساليب التصنيع السمكي.

إن تعزيز القيمة المضافة للمنتجات السمكية ليس ترفًا، بل خيارًا استراتيجيًا يحقق الأمن الغذائي، ويرفع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، ويمهد لتحويل الثروة السمكية إلى صناعة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع والتنمية المستدامة.

عبدالفتاح العوذلي

القيمة المضافة للأسماك.. تحسين معيشة الصيادين وتعزيز الأمن الغذائي

تمثل القيمة المضافة للأسماك إحدى الركائز الأساسية لرفع مستوى الدخل وتحسين معيشة آلاف الأسر التي تعتمد على البحر كمصدر رئيسي لرزقها. فبدلاً من أن يقتصر دور الصياد على بيع الأسماك طازجة بأسعار متذبذبة، تفتح عمليات التصنيع والتغليف والتجفيف أمامه آفاقاً جديدة لزيادة الدخل وتجاوز تقلبات السوق.

إن إدخال القيمة المضافة يعني توفير فرص عمل إضافية لأبناء الصيادين في مجالات مختلفة؛ بدءاً من الفرز والتنظيف، مروراً بالتعبئة والتغليف، وصولاً إلى التسويق والتوزيع. وهذا يسهم في خلق دورة اقتصادية متكاملة داخل المجتمع الساحلي، حيث تتحول الثروة البحرية من مجرد منتج خام إلى صناعة مصغرة توفر دخلاً مستداماً.

كما أن القيمة المضافة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي للمجتمع من خلال توفير منتجات سمكية يمكن حفظها لفترات أطول، مثل المعلبات والوجبات الجاهزة، ما يضمن استمرار توفر البروتين البحري للأسر حتى في مواسم توقف الصيد أو في أوقات الطوارئ.

غير أن إدماج هذه العمليات يواجه تحديات عدة، أهمها قلة الورش والمصانع المتخصصة، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية التصنيع المحلي. وللتغلب على ذلك، تبرز الحاجة إلى مبادرات تدريبية وتعاونية تُعنى بتمكين الصيادين من امتلاك تقنيات التصنيع البسيطة، وتشجيع التعاونيات السمكية على الاستثمار في مشاريع القيمة المضافة.

إن تحويل الثروة السمكية إلى منتجات ذات قيمة مضافة ليس مجرد خيار اقتصادي، بل هو وسيلة مباشرة لتحسين مستوى المعيشة للصيادين وأسرهم، ودعم استقرار المجتمع الساحلي، وتعزيز مساهمة البحر في تحقيق التنمية المستدامة.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 125 | السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م

الأعلاف المركزة وأهميتها في تغذية الثروة الحيوانية

اليمن الزراعية- المهندس/ أشرف فلاح

يُعد الاهتمام بالأعلاف المركزة من أبرز متطلبات تربية الثروة الحيوانية، كونها تغطي احتياجات الحيوان من العناصر الغذائية الضرورية للإنتاج والتكاثر، إضافة إلى دورها في الوقاية من الأمراض.

ما هي الأعلاف المركزة؟

الأعلاف المركزة أو ما تعرف بالعلائق المركزة عبارة عن خليط من الأعلاف يحتوي على جميع العناصر الغذائية الأساسية بتركيزات عالية، وتُقدَّم مع الأعلاف التقليدية الجافة لتحقيق توازن غذائي متكامل.

الشروط الواجب مراعاتها عند تكوين عليقة متوازنة:

•أن تكون سهلة الهضم.
•أن تمد الحيوان باحتياجاته من الطاقة.
•أن تحتوي على كمية مناسبة من البروتين الجيد النوعية.
•أن تضم الأملاح المعدنية والفيتامينات الضرورية.
•أن يكون هناك تناسب بين نسبة العلف المركز والعلف الخشن.

ضوابط التغذية السليمة:

•كمية العلف الجاف التي يستهلكها الحيوان تتراوح بين 2–5% من وزنه.
•مراعاة التدرج عند الانتقال من عليقة إلى أخرى، لتفادي الاضطرابات الهضمية.
•تقسيم العليقة اليومية إلى عدة وجبات وعدم تقديمها دفعة واحدة.
•الانتظام في مواعيد تقديم التغذية.
•مراعاة تكامل العناصر الغذائية بما يتناسب مع معدلات نمو الحيوان.
•توفير مياه شرب نظيفة بشكل دائم، إذ لا يقل الماء أهمية عن الطعام.
•التأكد من سلامة الحيوانات من الأمراض والطفيليات الداخلية والخارجية.
•تقسيم الحيوانات إلى مجموعات بحسب احتياجاتها الغذائية.

التدرج في التغذية:

ينصح باتباع الخطوات التالية عند تغيير العليقة:

•70% من العليقة القديمة + 30% من العليقة الجديدة لمدة يومين.
•50% قديمة + 50% جديدة لمدة ثلاثة أيام.
•30% قديمة + 70% جديدة لمدة أسبوع.

مع متابعة الحالة الصحية للحيوان، وملاحظة أي أعراض مثل:

•الإسهال.
•الانتفاخات.
•ضعف الشهية.
•تراجع الإنتاجية.

وفي حال عدم ظهور مشاكل، يتم اعتماد العليقة الجديدة بشكل كامل.

مميزات الأعلاف المركزة:

•تحتوي على جميع المكونات الغذائية الضرورية (بروتين، ألياف، معادن، فيتامينات، طاقة).
•تلبي الاحتياجات الغذائية للمراحل العمرية والإنتاجية المختلفة (التكاثر، النوع، الجنس، العمر، الوزن، كمية الإنتاج المتوقعة، والظروف البيئية).
•توفر نسبًا متوازنة من العناصر الغذائية، ما يحسن عملية الهضم ويزيد من كفاءة التحويل الغذائي.
•سهلة الاستخدام وقليلة الهدر.

•لا تحتاج إلى مساحة كبيرة للتخزين.
•تمكّن المربي من إطعام الحيوان وفق مرحلته الإنتاجية والعمرية.
•غالبًا ما تكون متوازنة بحيث لا تسبب تسممًا أو اضطرابات هضمية أو نفوقًا للحيوان.

التوصيات الإرشادية للعمليات الزراعية لمحصول القطن (2-2)

م/ أكـــرم البلـــح

نشرنا في العدد الماضي حول العمليات الزراعية لمحصول القطن من قبل البذار حتى الإنبات، وفي هذا العدد نواصل الحديث عن عمليات الخف،والترقيع والتسميد والري

يبدأ الإنبات بعد 7-10 أيام، حسب دفء الجو، وتظهر البادرات فوق سطح التربة، ويتكامل الإنبات بعد أسبوعين بعدها يتم ترقيع الجور الفاشلة ببذور من نفس الصنف المستعمل في الزراعة

عملية الخف:

عملية الخف تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على محصول القطن، بالرغم من أنه يبدو من العمليات السهلة التي يستهين بها بعض المزارعين

ويباشر بعملية خف النباتات، عندما يتكون في النبات زوج أو زوجين من الأوراق الأساسية (ذات الفصوص)، وتترك أحسن ثلاث نباتات في الجورة الواحدة، وتروى الأرض مباشرة بعد هذه العملية؛ لضمان تماسك التربة حول جذور النباتات الباقية.

عملية الترقيع:

هي عملية زراعة الجور الغائبة، والتي لم تنبت، وعند إجراء عملية الترقيع يجب التأكد من أن التقاوي (البذور) (البذور) من نفس البذور التي تم زراعتها، كما يجب أن تتم عملية الترقيع عقب إتمام ظهور البادرات بـ 15 يوماً من الزراعة على الأكثر، حتى لا تنمو في الحقل نباتات ذات أعمار مختلفة تظلل فيها النباتات المنزرعة على النباتات التي تم إنمائها جديداً، وهذا يؤدى إلى ضعف النمو ونقص المحصول.

العزيق والتعشيب:

يعزق حقل القطن مرتين خلال عمر المحصول الأولي عند عملية الخف، والثانية عند ابتداء التزهير، ووضع الدفعة الثانية من سماد سلفات الأمونيوم.

وتجري عملية التعشيب حسب الحاجة، بحيث لا يسمح بنمو الحشائش والأعشاب الغريبة عن

المحصول في الحقل، وتستمر حتى ظهور الأزهار، حيث ينبغي تجنب المرور بين النباتات للعزيق؛ خوفاً من تساقط الأزهار، وتكسر الأفرع الثمرية الغضة لغزارة نمو النباتات في هذه المرحلة.

عمليات التسميد لمحصول القطن:

يكون محصول القطن في مرحلة النمو الأولى حساساً لنقص عنصري الفوسفور والنيتروجين، بالرغم من أن الكمية التي يحتاجها النبات من عناصر التغذية من فترة الإنبات؛ حتى التبرعم تكون قليلة، وتصل إلى 8-10٪ من مجموع احتياج **المحصول للأسمدة**.

وأكبر كمية يحتاجها محصول القطن من العناصر المغذية تكون في مرحلة التزهير وحتى النضج الكامل.

تضاف الأسمدة البلدية المخمرة أثناء الحراثة؛ لتختلط مع التربة، ويحتاج الهكتار الواحد 50 كغم من سماد السوبر فوسفات الثلاثي أو 30 كيلو جرام داي أمونيا، وينثر دفعة واحدة قبل تقسيم الأرض، أما السماد النتروجيني فيحتاج الهكتار إلى حوالي 75 كغم من سلفات الأمونيوم تركيز20 ٪، ويضاف على دفعتين، الأولى: بعد الخف، والثانية عند التزهير، ويكون ذلك في أخاديد على بعد 5-4 سم من النباتات، ثم يغطى الأخدود، ويروى الحقل رية جيدة.

عمليات الري:

يحتاج محصول القطن إلى ري منتظم، وخاصة خلال فترتي التزهير وتكوين الجوز، حيث تؤدي زيادة مياه الري أو التأخير في إعطائها إلى تساقط نسبة كبيرة من الأزهار والجوز المتكون حديثاً، ويمكن القول: بأن محصول القطن يحتاج إلى 16 – 21 رية خلال الموسم.

ما يجب مراعاته عند ري القطن:

1ـ انتظام فترات الري، وعدم التعطيش بأي حال، وعدم الحرمان من أي رية؛ للخطورة الشديدة على النباتات -خاصة في فترتي التزهير والتلويز- بما ينعكس أثره بالسلب على المحصول وصفات الجودة.

2ـ يجب التأكيد على عدم إطالة الفترة بين الزراعة وربة المحاياة (التصويم)، وذلك حتى لا تتجه النباتات بعد ذلك إلى النمو الخضري على حساب النمو الثمري.

3ـ عدم الري وقت اشتداد الحرارة في الظهيرة؛ لأثره الضار على النباتات.

4ـ في حالة ارتفاع درجة الحرارة يجب تقصير فترات الري؛ لمساعدة النبات على خفض درجة حرارته، وتعويض ما ينقصه من ماء نتيجة عمليات النتح والبخر.

5ـ أن تكون آخر رية للقطن عندما يكون 80% من اللوز على النباتات قد تم نضجه.

6ـ في حالة الأراضي التي بها نسبة عالية من الأملاح، يراعى الري الغزير على فترات متقاربة، حتى يتم غسيل الأملاح مع الاهتمام بالصرف.

7ـ من المهم جداً إحكام الري خلال شهري يوليو وأغسطس (فترتي الأزهار والتلويز).

8ـ عدم المغالاة في الري، سواء كان بتقصير فترات الري، أو زيادة كميات الري (التغريق)، مع الحرص على ضبط الري في الفترة الأولى من حياة النبات، وخلال شهري يوليو وأغسطس؛ منعاً لتساقط البراعم واللوز الصغير.

رية المحاياة:

تتم رية المحاياة بعد 10 – 20 يوم من الزراعة، بحسب درجة الحرارة والتربة، ورية المحاياة من أهم الريات، وتحدد إلى درجة كبيرة موقع الفرع الثمري الأول، وتكوين حجر للنبات من عدمه، وذلك لأنها تساعد على انتظام وانتشار المجموع الجذري، مما يساعد على بقاء أكبر عدد من اللوز على النبات وكبر حجمها.

بعد الرية الثانية التي تتم بعد 20 يوماً من رية المحاياة، يستمر الري كل 12 – 15يوماً، ويجب أن يتم الري باعتدال، بحيث لا يتعدى ارتفاع المياه منتصف الخطوط، وفي بعض الحالات يستلزم إعطاء رية تجريه؛ للمساعدة على إتمام عملية الإنبات، وفى حالة تشقق الأرض حول جور النباتات

التصنيع المحلي المجتمعي .. بوابة القيمة المضافة للسمك

قصة نجاح: من البحر إلى السوق.. رحلة تحفظها المعدات

اليمن الزراعية -خاص

في عالم الصيد البحري، لا تبدأ القصة حين يُلقى الشِّباك في البحر، ولا تنتهي حين يُباع السمك في السوق. الحقيقة أن أهم لحظات هذه الرحلة، وأكثرها تأثيرًا على جودة السمك وقيمته، تحدث خلف الكواليس – في التخزين، في العرض، وفي طريقة الطهي.

لسنوات، عانى السمك من التلف السريع، وفقدان الجودة، وانخفاض قيمته السوقية، ليس بسبب ضعف الإنتاج أو قلة الطلب، بل نتيجة غياب المعدات المناسبة التي تحفظه، وتنقله وتُجهزه بالشكل الأمثل.

•كم من سمكة طازجة فقدت نضارتها في ثلاجة لا تحافظ على درجة التبريد؟

•وكم من شحنة أسماك فسد جزء منها أثناء النقل بسبب ضعف العزل؟

•وكم من سوق أو مطعم فقد فرصًا ثمينة لأنه لا يملك شواية أو فرنًا متخصصًا يطهّي السمك بطريقة احترافية

هنا بدأت الحاجة... الحاجة إلى أدوات لا تكمّل رحلة السمك فقط، بل ترفع من مستواه وقيمته

استجابة لتوجيهات القيادة

جاء هذا التحوّل نحو التصنيع المحلي استجابة لتوجيهات القيادة الثورية، التي وجّهت بضرورة رفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، وعلى رأسها السمك، كجزء من رؤية شاملة لدعم الاقتصاد الوطني وتمكين الصيادين.

ومن هنا، بدأت صناعة معدات محلية مخصصة لخدمة سلسلة القيمة للسمك، بدءًا من لحظة خروجه من البحر، حتى وصوله للمستهلك، بأقصى جودة وأعلى قيمة ممكنة

معدات محلية.. بمعايير تفوق المستورد

هذه الصناعات الوطنية لم تكن تقليدًا للمعدات المستوردة، بل جاءت بتصميمات دقيقة تُراعي طبيعة السمك المحلي واحتياجات السوق:

•شوايات أسماك مصنوعة من الاستيل المقاوم للصدأ، تُحافظ على النكهة، وسهلة التنظيف.

•ثلاجات عرض تحافظ على درجات حرارة دقيقة وتُبرز السمك بشكل جذاب يُشجّع الشراء.

•خزانات فايبر جلاس صُممت خصيصًا لنقل السمك بأمان وخفّة، مع عزل حراري ومتانة عالية.

•أفران متطورة لطهي السمك بطريقة احترافية تحافظ على نكهته وقيمته الغذائية

أثر اقتصادي ملموس يعود على الجميع

لم تكن هذه المبادرات مجرد مشاريع صناعية، بل رؤية اقتصادية وطنية تعود بالنفع على:

•الصياد: الذي يربح أكثر حين يُباع السمك بجودة عالية.

•البائع والمطعم: الذين يقدّمون منتجًا بحريًا يجذب الزبائن ويحافظ على سمعته.

•الاقتصاد الوطني: الذي يستفيد من خفض الاستيراد، ورفع الإنتاج المحلي، وتشغيل الأيدي العاملة.

كما أن هذه المعدات يمكن أن تُقدَّم كقروض بيضاء عبر الجمعيات التعاونية، لتكون في متناول الجميع، وخاصة الصيادين والمنتجين في المجتمعات الساحلية.

اليوم، لم يعد السمك معرّضًا للتلف بمجرد خروجه من البحر، بل أصبح محميًا بمنظومة صناعية محلية متكاملة، تُحافظ عليه، وتطيل عمره التسويقي، وتقدّمه للسوق بأعلى جودة ممكنة.

ومع كل آلة محلية تعمل – من شواية، إلى ثلاجة، إلى خزان – ينمو اقتصاد سمكي أكثر ذكاءً وكفاءة واستدامة، يقوده الابتكار المحلي، والتوجّه الوطني، ودعم القيادة.

شواية أسماك استيل

خزانات فيبر جلاس

افران شواية الاسماك

ثلاجات عرض الأسماك

ثلاجات عرض الأسماك

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	الروابع الثانية	27	أغسطس	8	سبتمبر	الزبرة	23 أغسطس	4 سبتمبر

يقول علي ولد زايد:

اَلْخَرِيفْ اَرْبَعِينْ لَيْلَهْ إِذا أفْـرَقَـتْ لَـيْـلَـهْ نَـقَـصَـتْ كَـيْـلَـهْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

ثم ما بعد عملية الصيد:
- كذلك هناك طرق لإنتاج الأسماك وتوزيعها، تتحمل لفترات وأوقات طويلة.
- وهناك التعليب لهذه النعمة: حسن التعليب لها، والاستثمار بشكل أفضل لها.
هذه نعمة من النعم المتاحة، التي تحتاج فقط إلى عناية:
- بتحسين الإنتاج.
- بتوفير الوسائل.
- بتطوير الوسائل والأساليب.
والاستفادة من التقنيات الحديثة، والتطور في هذه المجالات بكلها.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

السبت 6 ربيع الأول 1447هـ | 30 أغسطس 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 125

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

أجاب على الأسئلة: المهندس علي محرز – الإدارة العامة لوقاية النبات

السؤال الأول:
أحد المزارعين أرسل صورة لثمار الطماطم ويتساءل: ما هو المرض الظاهر في الصورة، وما أسبابه، وطرق الوقاية والمكافحة؟

الإجابة:
من خلال الصورة، يتضح أن الأعراض ناتجة عن لسعة الشمس.

الأسباب:
قلة الأوراق التي تعمل على تظليل الثمار وحمايتها من أشعة الشمس المباشرة، مما يؤدي إلى إصابتها.

المعالجة والوقاية:
التسميد باستخدام سماد العشرينات (NPK 20-20-20) الذي يُعزز النمو الخضري للطماطم، مما يساعد على تكوين غطاء ورقي كافٍ لحماية الثمار من الشمس.

السؤال الثاني:
مزارع آخر أرسل صورًا لثمار الكوسا ويسأل: ما هو المرض الظاهر في الصورة، وما أسبابه، وطرق الوقاية والمكافحة؟

الإجابة:
الكوسا مصابة بـذبابة القرعيات، وهي حشرة تنشط في هذا الوقت من السنة.

الأسباب:
تضع الأنثى بيضها داخل الثمار، ثم تفقس اليرقات (الديدان) وتتغذى على محتويات الثمرة.

الوقاية:
التخلص من الثمار المصابة فورًا لمنع انتشار الإصابة.

العلاج الكيميائي (يُستخدم كحل أخير):
إيمامكتين بنزوات 5% SC بمعدل 0.5 مل/لتر ماء رشًا على النباتات.

أو استخدام مبيدات بديلة مثل:
إندي سي كارب أو دلتا مثرين.

السؤال الثالث:
أحد مزارعي الطماطم أرسل صورًا ويسأل: ما هو المرض الظاهر في الصور، وما أسبابه، وطرق الوقاية والمكافحة؟

الإجابة:
من خلال الصور، يتبين أن الإصابة ناتجة عن حشرة تُعرف بين المزارعين بـ"الكاتب"، حيث تظهر الأعراض على شكل تخطيط واضح على الأوراق.

الوقاية:
إزالة الأوراق المصابة فور ملاحظة الأعراض.

المعالجة:
استخدام أبامكتين 2% بمعدل 0.5 مل/لتر ماء رشًا على النباتات.

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

العناية بالثروة السمكية

تُعد الثروة السمكية من أعظم النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، فهي مصدر غذاء صحي غني بالبروتينات والفيتامينات والعناصر الضرورية لنمو الجسم وتعزيز الصحة العامة. كما أن لها دورًا اقتصاديًا مهمًا في دعم الدخل القومي وتوفير فرص عمل لآلاف الأسر التي تعتمد على صيد البحر كمصدر رزق رئيسي.
واليمن، بموقعه الجغرافي المتميز وامتداده البحري الواسع على البحر الأحمر والبحر العربي، يمتلك واحدة من أغنى البيئات البحرية في المنطقة التي تزخر بأنواع متعددة من الأسماك والأحياء البحرية، ما يجعله مؤهلًا لأن يكون من الدول الرائدة في مجال الصيد والتصنيع السمكي.
هذه النعمة العظيمة تتطلب رعاية واهتمامًا بالغين، فالصيد الجائر يهدد استدامة المخزون السمكي، والتلوث البحري يلحق أضرارًا بالغة بالموائل الطبيعية مثل الشعاب المرجانية وأشجار المانجروف، إلى جانب ضعف البنية التحتية ما بعد مرحلة الصيد. لذلك، فإن الاهتمام بمرحلة ما بعد الصيد من حيث التعبئة والتغليف والتصنيع والتصدير أمر في غاية الأهمية، إذ يسهم في رفع جودة المنتج اليمني ومكانته في الأسواق العالمية، ويعزز من مستوى دخل الصيادين ويرفع من إسهام موارد القطاع السمكي في الاقتصاد الوطني.
وفي هذا السياق، تبرز أهمية مفهوم القيمة المضافة، الذي يقوم على تحويل الأسماك من مجرد مواد خام إلى منتجات مصنعة ومتنوعة مثل التونة المعلبة، الأسماك المجمدة أو المدخنة، ودقيق السمك المستخدم في الأعلاف. هذا التحول لا يرفع من العائدات الاقتصادية فحسب، بل يفتح آفاقًا واسعة للتشغيل، ويقلل من الفاقد، ويمنح اليمن ميزة تنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.
ولذلك، لا يقتصر الاهتمام بالثروة السمكية على عمليات الصيد فقط، بل يشمل سلسلة متكاملة تبدأ من حماية البيئة البحرية، مرورًا بتحسين ممارسات الصيد، وصولًا إلى تعزيز القيمة المضافة عبر التصنيع والتسويق والتصدير. ولهذا جاءت موجهات السيد القائد، يحفظه الله ويرعاه، لتؤكد على ضرورة العناية بالأسماك، وإعطائها الأولوية في خطط التنمية من خلال الاهتمام بمرحلة ما بعد الصيد وتطويرها بما يشمل التعبئة والتغليف والتصنيع والتصدير، والاستثمار لها بالشكل الأفضل.
إن العناية بالثروة السمكية واجب ديني ووطني، وهذا يتطلب تضافر الجهود من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع. فالاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مع التركيز على تعزيز القيمة المضافة، سيحول الثروة السمكية من مجرد مصدر غذاء إلى رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني، ويجعل اليمن في موقع متقدم بين الدول المنتجة والمصدّرة للأسماك. إنها مسؤولية الحاضر وفرصة المستقبل، والرهان على البحر هو رهان على حياة أفضل لليمن وأبنائه.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية